University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

ا لإستلزام التخاطبي

Speech prompt

Raed Hamid Majid أ. د رائد حميد مجيد البطاط
Lami shamkhi م.م لمى شمخي جابر
lumaalzaydi34@gmail.com

Abstract

Cet article tente de mettre l'accent sur la notion de l'implication
conversationnelle a partir de tant de questions dont les plus importantes sont:
comment peut–on aller du sens explicite au sens voulu par les interlocuteurs?
et comment une phrase peut avoir à coté de son sens explicite
d'autres significations selon le contexte de la conversation?

Keywords:

Receipt_ Thcommunicator_ Deliberaiv _ comment

Significations _ contexte _ conversation

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى الوقوف على ظاهرة الاستلزام التخاطبي، انطلاقا من جملة من الأسئلة المحورية، لعل أبرزها: كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا؟ وكيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلولِ عليه بصيغتها معنى آخر؟

المقدمة :

يعد الإستلزام التخاطبي من المفاهيم المركزية في مجال التداوليات، لأنه يشكل عنصراً في معنى الكلام، إذ يؤسس جانباً في قصد المتكلم دون ان يكون طرفاً فيما يقال[1]. وهذا الاجراء التداولي الذي أَهتمت به الفلسفة التحليلية للغة وتحديداً الفيلسوف اللغوي(بول غريس) في بحثه الموسوم(المنطق والحوار) قائم على أَن التواصل الكلامي محَكوم بمبدأ عام أَسماه مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب، ويقصد به: ((ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتعبير عن قصده، مع ضمان قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه)) [2].وقد صاغه على النحو الآتي: ((اِجعل إسهامك الحواري، حين تدلي به مناسباً للأتجاه والغاية المتوخاة من المحاورة التي تشارك فيها)) [3].ويتجسد هذا المبدأ في أربعة قواعد سلوكية حوارية عامة، تتصل بكمية المعلومات المقدمة وبمدى صدقها ومناسبتها والكيفية التي صيغت بها[4]. وهي:

1- مقولة الكم: والتي تنص على أن تكون مساهمة المتخاطبين بالقدر الكافي دون زيادة أو نقصان (اجعل اسهامك في الحوار بالقدر المطلوب) [5]. فهذه القاعدة تخص كم المعلومات الذي يجب توفره عند التخاطب، وتتصل بمقولة الكم قاعدتان أولاهما أن تحتوي مساهمة المتكلم كل المعلومات التي يتطلبها المقام، وثانيهما ألّا تتضمن مساهمته معلومات أكثر ممّا هو مطلوب في مقام التّخاطب[6].

2- مقولة الكيف: ومفادها: ((لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه))[7]، فمدار الأمر في هذه المقولة هو تحريّ المتكلم الصدق والنزاهة في مدخلاته[8].

3- مقولة العلاقة أو الملاءمة: وتقوم هذه المقولة على قاعدة ((ليناسب مقالك مقامك)) [9]. والهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب[10].

4- مقولة الجهة أو الطريقة: والتي تنص على جعل المساهمة في الحديث، موجزة وخالية من الغموض والتلاعب بالالفاظ[11]، وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية[12]:

أ- ابتعد عن اللبس.

ب- تَحَرَّ الإيجاز.

ت- تَحَرَّ الترتيب

وهذه المقولة تختلف عن سابقتها في كونها تتعلق بالخبر أي بما يراد قوله والطريقة التي يجب أَن يقال بها، وتهدف إلى تجنب الإضطراب الممل والإيجاز في القول[13].ويرى (غريس) أنَّ هذه القواعد هي بمثابة الضوابط لكل عملية تخاطبية، وعلى طرفي التواصل، الإلتزام بها، وحتى وإن لم يعرفوها، اذ إنّها مركوزة في سليقة المتكلمين، بما يسمح للمستقبل أن ينشئ الدلالة المناسبة، وبعكسه فعلى المخاطَب أن ينحرف عن الدلالة الحرفية، ويتجاوزها، ويبحث عن دلالة استلزامية غير مباشرة ويجدها في مظان القول، أو معنى خفي يقتضية المقام، وهذا المعنى المصروف إليه يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن[14].وبذلك تحصل ظاهرة الإستلزام التخاطبي، اذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة[15] وتعددت تعريفات مفهوم الإستلزام التخاطبي في الدراسة التداولية منها أنه: ((عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر أو قل إنه شيء يعنيه المتكلم ويوصي به ويقترحه، ولا يكون جزءاً مما تعنيه الجملة بصورة حرفية)) [16]، وعرفته (اوريكيوني) بأنه ((عملية قد تطلق على كل قضية مضمرة نستطيع استخراجها من ملفوظ ما، واستنباطها من محتواه الحرفي ونحن ننسق الوضع المتغير)) [17]، وعُرف كذلك بأنه: ((هو الاستدلال الذي يجب أن نتوصل اليه لكي نحافظ على افتراض التعاون)) [18]. وعلى أية حال فالإستلزام التخاطبي يُعنى بالكشف عن استراتيجية الانزياح من المعاني الظاهرية إلى المعاني الضمنية التي غالباً ما ترتكز على عملية التأويل الدلالي، وتغادر المعطيات الظاهرة، ومن ثم يتسم الإنتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم حوارياً إلا أنّ هذا الإنتقال يطرح كثيراً من الإشكالات تتعلق بالأساس بماهية التأويل الممكن اعطاؤه للجملة التي

تتحمل المعاني[19]. وتكمن أهمية دراسة نظرية الإستلزام التخاطبي في أنها فتحت المجال واسعاً أمام محللّي الخطاب، فقد مَكنّت من فهم ما لم تستطيع الدلالة التعبير عنهُ، فاذا كانت دلالة العبارات تتغير على وفق استعمالاتها، فإن هذه التغيرات تُفسّر عن طريق الدلالة الثانوية المتمثلة في الإستلزام التخاطبي (المرتبطة بقواعد التخاطب) أو الإستلزامات التواضعية المرتبطة بها[20].وبهذا أُسست نظرية الإستلزام الحواري ((لتسد ثغرة في مجال علم الدلالة والتداولات، فقد زودتنا النظرية بتفسير واضح لمسألة عويصة شغلت اللغوين، ألا وهي: كيف يتسنى لنا أن نعني أكثر مما نقول فعلاً)) [21]. إذ وجد (غرايس) ((أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون....، فأراد أن يقيم معبراً بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله القول من معنى متضمّن، انشأ عنه فكرة الإستلزام الحواري)) [22].وقد قسم (غرايس) الإستلزام التخاطبي على قسمين:

أولاً: الإستلزام العام:

وهو ما يحدث عند خرق المتكلم أحد مبادئ التعاون، ولا يتطلب سياقاً معيناً[23]، ويراد بالسياق هنا مفهومه التداولي، وهو ((الطاقة المرجعية التي يجري القول من فوقها، فتمثل خلفية للرسالة تمكّن المتلقي من تفسير المقولة وفهمها))[24]. فيتولد الإستلزام بغض النظر عن السياق الذي جرى فيه تبادل الخطاب بين الطرفين[25].

ثانياً: الإستلزام الخاص:

وهو ما يتولد على وفق سياقات خاصة محددة، لكي يتم التوصل إليه[26]، لأنه يتعلق بالمناسبة، إذ ينتج كما يعبر عن ذلك (غرايس) عند ما يستخف المتكلم بالقواعد أو يستغلها، فالتهكم على سبيل المثال، يتطلب سياقاً خاصاً ومعلومات متبادلة تساعد على تأكيد المعنى المقصود للكلام[27]، وكذلك الإستلزامات التي تحصل من اطاعة قاعدة الصلة والتقيد بها؛ لأنَّ الكلام لا يكون ذا صلة إلا بالنسبة لموضوع أو قضية محددة ضمن سياق محدد[28].ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أهم ما ينماز به الإستلزام التخاطبي من سمات هي[29]:

1- إنَّ الإستلزام قابل للإلغاء ويحدث ذلك عندما يضيف المتكلم قولاً يسد طريق الإستلزام أمام المخاطَب وهو في طريقه إلى الإستلزام، إذ يمكن للمتكلم ان يلغي قولاً دون ان يتسبب ذلك في تناقضٍ ما، فإن قالت قارئة لكتاب مثلاً: لم أقرأ كل كتبك، فقط يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقب كلامها بقولها الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت الإستلزام، وامكان الالغاء هذا هو أهم اختلاف بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، وهو الذي يمكنّ المتكلم من أن ينكر ما يستلزمه كلامه[30].

2- إنَّ الإستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي (عدم الانفكاك): ويُقصد بذلك أن الإستلزام متصل بالمعنى الدلالي لما يقال (بالصيغة، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها، ولعلَّ هذه الخاصية هي التي تميز الإستلزام الحواري عن غيره من أنواع الاستدلال التداولي مثل الإقتضاء التخاطبي، كما يتضح في الحوار الدائر بين الاخوين.

- لا أريدك ان تتسلل إلى غرفتي على هذا النحو
- أنا لا اتسلل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي، خشية أن أَحدث ضوضاء.فالقصد من الخطاب لم يتغير، وهو رفض دخول الغرفة خلسة مع تبدل المفردات[31].

3- إنَّ الإستلزام متغير، تبعاً لاختلاف السياقات المقامية، فالمعنى الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة، ومثل ذلك أن يقال لرجل سرق متاعه يوم العيد تلك أفضل هدية، ومن الممكن أن تقال هذه العبارة نفسها لرجل تلقى رسالة من صديق قديم يوم العيد[32].

4- إنَّ الإستلزام ممكن تقديره (خاصية الإحتساب) [33]: بمعنى أننا نستطيع الوصول إلى المعاني المستلزمة بخطوات محسوبة فإذا قيل مثلاً إن الملكة فكتوريا صُنعت من حديد، فإنَّ القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي عمّا وراء الكلام من معنى ويتبادر إلى ذهنهِ أنه يريد أن يخلع على المملكة بعض صفات الحديد كالصلابة والمتانة وقوة التحمل[34].

5- عدم الوضعية: وتترجم هذه السمة ببساطة بأن الإستلزامات الخطابية لا تمثل جزءاً من المعنى الوضعي للعبارات اللغوية، ولكنها تستلزم سلميّة في المعالجة بين المعنى الحرفي والضمني، وبين المظاهر الصدقية وغير الصدقية للقول[35].

6- التركيز على قصدية المتكلم: فيعبر عن قصده بما يستجيب لتلك القواعد تارة ويحرفها أو تجاهلها تارة أُخرى، فيصبح القصد هنا هو ما يسميّه (غرايس) وغيره (معنى المتكلم) [36].

وينبغي الإشارة إلى ان مبادئ (غرايس) لم يسلم من القدح والاعتراض، لاسيما أنها خلت من قواعد التهذيب والمبادئ الجمالية والاخلاقية في الحوار[37]، فغرايس لم يتطرق بالتفصيل، للقواعد التي تبلور كيفيّة التعامل بين طرفي الخطاب، اذ إن اهتمامه انصب اساساً حول صياغة إطار لتفسير، بل وتبرير عدم مطابقة معنى المرسل لدلالة الخطاب المنطقيّة أو الحرفية[38]. فكان هدفه من نظرية الإستلزام التخاطبي في الأصل هو وضع آليات ضابطة للحوار من خلال المحادثة اليومية المباشرة، وليس في صدد تأسيس وتبني نظرية شاملة تأخذ على عاتقها حصر العملية التخاطبية بتلك القوانين[39].

ورغم هذا فإنَّ العديد من الباحثين ممن جاءوا بعد (غرايس) حاولوا استلهام عمله، والبناء عليه، وتوخي قواعد تواكبه، لتؤطر هذه الاعمال عمليّة التلفظ بالخطاب، وتوطّد العلاقة السابقة بين طرفي الخطاب أو توليدها عن طريق الخطاب فتتمكّن اللغة من تأدية وظيفتها الإجتماعية التفاعلية[40].في هذا المبحث نسلط الضوء على الإستلزام التخاطبي في رسائل الخطاب السياسي للعصر العباسي الاولإنَّ الخطاب أين كان، تقتضي حمولاته استلزاماتٍ، أو تلويحاتٍ حواريّةً، تأخذ بعين الاعتبار، المقام الَّذي قيلتْ فيه. وهذا الطرح أصبح من البديهيّات للمؤّول عند تفحُّص الحضانة الَّتي أُنتج فيها الخطاب.ولما كان خطابُ الرسائل سياسيًّا تكوثرتْ فيه نخبةٌ من الإستلزامات؛ ولعل ذلك يرجع إلى طبيعته السياسيَّة نفسها، "إذ يستحيلُ التَّواصلُ بغيرِ ما هو خفيّ، وضمنيّ، فالتَّصريح بكلِّ شيءٍ في رسالةٍ يتحوّلُ إلى دائرةٍ مُغلقةٍ ليستْ لها نهايةٌ، لذلك لا يمكنُ أن يُقال كلُّ شيء"[41] . وللتمثيل على الإستلزام الحواريّ في الرسائل السياسيَّة سنتعمد الرسالة وردها؛ لغرض الإحاطة بالمقام وتجلياته. جاء في رسالة أبي مسلم الخرسانيّ إلى الامام الصَّادق (Σ): "إنّي قد أظهرتُ الكلمةَ، ودعوتُ النَّاسَ عن موالاةِ بني أُميّة إلى موالاةِ أهلِ البيتِ، فإنْ رغبتَ فلا مزيد عليك"[42]. ورد الإمام جعفر الصادق (Σ) عليها بقوله: "ما أنت من رجالي ولا الزمان زماني"[43]. يظهر من النص أنَّ (الخرسانيّ) يخرق قاعدة (الكيف)؛ إذ لم يقدم دليلًا كافيًا على دعوته إلى موالاة أهل البيت (Θ)، وباستحضار المعرفة السابقة للخرسانيّ نجد أنَّه رجل يوالي العباسيين، وخطابه هذا، أُنتج بعد هزيمة الامويين. وهنا ينهض سؤال عن الحمولة المطروحة: كيف يدعو الخرسانيُّ إلى موالاة أهل البيت، وهو غير موالٍ لهم؟ إنّ عرضًا مثل هذا هو نوع من اليوتوبيا (اللامكان)، وهو خارج حدود الايدولوجيّات الشيعيَّة، فالرجل – يبدو لي– أراد تجسير العلاقة بين طرفينِ لا ثالث لهما هما: أهل البيت (Θ) وبني العبَّاس؛

لغرض تحقيق هدفٍ سياسيٍّ خبيثٍ هو: المحافظة على مشروع تأسيس الدّولة العباسيَّة . وبالمحصلة كان هذا الخرق أشبه بالفخّ؛ لتمرير سياسية بني العبَّاس.ولو تفحصنا حمولة الرد "ما أنت من رجالي ولا الزمان زماني" نجد أنَّ الخبر المطروح ناقصًا، فالإمام الصادق (Σ) لم يقدم المعلومات الكافية في الجواب، ومن ثم فهو يخرق (قاعدة الكم)، وهنا، لابد أن نفهمُ أنَّه رفض دعوة الخرسانيّ بصورة غير مباشرة، استنادًا إلى حمولة النفي، أو السلب (ما أَنت من رجالي) الراكزة في مطلع الخطاب، والتي ولّدت نتيجة مضمرة تمثلت بتشخيص عقيدة الخرسانيّ في أهل البيت (Θ). ومن خلال الحمولة الثانية (ولا الزمان زماني) كشف الإمام الصادق (Σ) عن منهجه وموقفه من السياسة؛ إذ رأى أنَّ الارضية غير صالحة لمفاتشة الواقع؛ بسبب تدهور الأوضاع السياسيَّة في ذلك الوقت. ومن الإستلزام الحواريّ ما جاء في رسالة مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أُمية إلى عبد الله بن عليّ قائد الجيوش العباسية: ((إني لأظن هذا الامر إلَّا صائرًا إليكم، فإذا كان ذلك فاعلمْ أنَّ حرمنا حرمكم))[44]

فأجاب عبد الله بن عليّ:

((إنَّ الحقَّ لنا في دمِكَ، وإنَّ الحق علينا في حرمك))[45]

يظهر من مطلع الرسالة (إنّي لأظنُّ...) أنَّ الخليفة مروان خرق قاعدة الكيف، وذلك باستعماله فعل من أفعال الرجحان (لأظنّ) الَّذي يخالف الشقّ الثاني من هذه القاعدة (لا تقُلْ ما ليس لديك دليلٌ كافٍ على صدقِهِ). فالقصد الذي يريده المتكلم (مروان) هو عدم الجزم بطلب الامان لعائلته من عبد الله بن علي ؛ فقد يكون هناك شخص آخر ذو سلطة أعلى منه، يتحكم بمصيرهم بعد الهزيمة التي مُني بها مع جيشه، وهو أمر منطقي لأنَّ عبد

الله – وقتئذ– كان أميراً للجيش العباسيّ في المعركة، ويأتمر بأوامر عمّه (السفّاح)، وعليه كان عدول (مروان) إلى تقنية الظنّ من ملمّحات الخطاب[46].

ونلحظ في الوقت نفسه أنَّ جواب (عبد الله) في قوله: " أن الحقَّ لنا في دمك" غير مناسب، ومن ثم فهو يخرق قاعدة المناسبة. واستنادًا إلى الإفتراضات المخزونة في الذهن أراد عبد الله الإقتصاص من مروان نفسه، وليس من عائلته. ومن الإستلزام الحواري في الرسائل السياسيَّة ما جاء في رسالة عيسى بن علي إلى المنصور حول قتل أبي مسلم:

إذا كُنتَ ذا رأي فَكُنْ ذا تدبُّرٍ فإنَّ فسادَ الرأي أن تتعجّلا

فإجاب المنصور:

إذا كُنتَ ذا رأي فَكُنْ ذا عزيمةٍ فإنَّ فسادَ الرأي أن تترددا

ولا تمهلِ الاعداءَ يومًا لقدرةٍ وبادرهم أن يملكوا مثلها غدا[47]

نلحظ في جواب (المنصور) خرقًا لقاعدة الكم وتحديدًا في قوله: ولا تمهل... فهذا القول هو تمطيط للجواب (زيادة) ؛ وليس له ضرورة في الرسالة؛ لأنَّ المعنى في البيت الأول قائم ومستقر، لكن هذا الخرق يشي بأنَّ قتل أبي مسلم قطعيّ، لا هوادة فيه، وهو واضح من خلال استعمال المتكلم دالّة النهي والأمر معًا في الرسالة:" ولا تمهل... وبادرهم.

ومن نماذج الإستلزام الحواريّ في الرسائل السياسيَّة ما جاء في رسالة محمّد بن عليّ عامل أرمينية إلى محمّد بن يحيى بن خالد والي أرمينية للرشيد: ((إنَّ قومًا صاروا إلى سبيلِ النصحِ، فذكروا ضِياعًا بأرمينية قد عفتْ ودرستْ، يرجعُ منها إلى السُلطانِ مالٌ عظيمٌ، وإنّي وقفتُ عن المطالبةِ حتَّى أعرِفَ رأيك))[48].فكتب محمد بن يحيى إليه:" قرأتُ هذه الرقعةَ المذمومة، وفَهِمْتُها، وسوقُ السِّعاية بحَمْد اللّه في أيامنا كاسِدَة، وأَلْسِنَة السُّعاةِ في أيامنا كَلِيلة خاسئة؛ فإذا قَرَأْتَ كتابي هذا فاحْمِل الناسَ على قانونِك، وخُذْهم بما في ديوانِك؛

فإنا لم نولِّك الناحية، لِتتبعَ الرسوم العافية، ولا لإحياء الأعْلام الداثرة، وجنّبني وتجنّبْ بيتَ جريرٍ يخاطبُ الفرزدق:

وكنـــتَ إذا حَلَلْـــتَ بـــدارِ قـــوْم رَحَلْـــتَ بِخزْيَـــةٍ وتَرَكْـــتَ عَـــارَا

واجرِ امورك على ما يكسِب الدعاءَ لنا لا علينا , واعلم أنها مدة تنتهي , وايام تنقضي فإما ذكر جميل , وإما خزي طويل))[49] نلحظ في كتاب (محمّد بن عليّ) بعض الإلتباس وتحديدًا في قولِه: (قد عفت ودرست..)؛ فـ(درست) لفظ مشترك بين: الدّيار البالية، والتَّعلُّم. وهذا الاستعمال يشي بأنَّ، المتكلِّم أخلَّ بقاعدة الأسلوب أو الطريقة، وهنا نتساءل لماذا استعمل الباث هذا اللكسيم (درس) مع أنَّ معناه متوفر في (عفى)؟ أغلب الظن أنَّه أراد التأكيد في محو ضِياع الرشيد أو ربما مراعاة للفاصلة (التاء)، من أجل تطريب النفس وتشوقها إلى الجِرس الموسيقيّ. أمّا خطاب الردّ فقد جاء الخرق فيه في ثلاثة مواضع هي:

- خرق قاعدة المناسبة: ردّ محمّد بن يحيى لا يناسب مقام المشورة في الرسوم البالية(ضِياع الرشيد).
- خرق قاعدة الكيف: عدم وجود دليل على صدق الحمولة، وذلك في قوله:" لقد قرأت هذه الرقعة المذمومة وفهمتها"، وكذلك استعماله قولًا استعاريًا لا يطابق الواقع الخارجيّ، وذلك في: " وسوقُ السِّعاية بحَمْد اللّه في أيامِنا كاسِدَة.." إذ جعل للسِّعاية شوقًا، وشبهها بالتِّجارة، وهو ضرب لا يدخل في مجال الصدق.
- خرق قاعدة الأسلوب: تفصيل في متن الحمولات وكان عليه أن يختصر فيقول مثلا: لا تشغل نفسك في عمل الرسوم العافية..

وتأسيسًا على الطرح السابق يمكن ربط هذا الخرق في القواعد السابقة بقصد واحد في الرسالة: هو سخط (محمد بن يحيى) على كتاب (محمَّد بن عليّ)؛ لانَّ الخوض في أمر الضياع البالية، أو تذكُّر الرسوم يُعدُّ في نظر المرسل (محمّد بن يحيى) تقاليد قبلية لا

تنسجم، مع طبيعة الدولة العباسيَّة المتمدنة، أو رُبَّما شيء غير مهم إذا ما قورن بالقضايا الأخرى الَّتي تشغل البلاط ؛ لذا كان في خطابه شيء من التعقل والبصيرة. وعلى الرغم من الخرق الحاصل، وعدم احترام القواعد إلَّا أنَّ التَّعاون موجود بين طرفي الرسالة على المستوى الأعمق في التَّواصل. ومن الإستلزام الحواريّ ما جاء في رسالة (توفيل) ملك الروم إلى (المأمون) يسأله الصلح: "أما بعد: فإنَّ اجتماعَ المُخْتلفَينِ على حظِّهما أولى بهما في الرأي مما عاد بالضرر عليهما؛ ولست حريًّا أن تدعَ لحظّ يصلُ إلى غيرِك حظًّا تحُوزه إلى نفسك، وفي علمك كافٍ عن إخبارك؛ وقد كنتُ كتبتُ إليك داعيًا إلى المسالمة، راغبًا في فضيلةِ المُهادنة، لتضعَ أوزارَ الحرب عنا، ونكون كلُّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ وليًّا وحِزبًا؛ مع اتِّصال المَرافقِ، والفُسح في المتاجر، وفكِّ المستأسِر، وأمْنِ الطُّرُق والبَيْضة؛ فإنْ أبيتَ فلا أدِبٌ لك في الخَمرِ، ولا أُزخرِفُ لك في القول؛ فإنِّي لخائضٌ إليك غِمارها، آخذٌ عليك أسدادها؛ شانٌ خيلها ورجالها، وإن أفعل فبعد أن قدَّمتُ المعذرةَ، وأقمتُ بيني وبينك علم الحجَّة. والسلام[50]"

فكتب المأمون إليه: " أما بعد؛ فقد بلغني كتابك فيما سألتَ من الهدنة، ودعوتَ إليه من الموادعة، وخلطتَ فيه من اللّين والشدة؛ مما استعطفتَ به؛ من شرح المتاجر واتِّصال المرافق، وفكّ الأسارى، ورفع القتل والقتال، فلولا ما رجعت إليه من أعمال التؤدة والأخذ بالحظ في تقليب الفكرة، وألاَّ أعتقد الرأي في مستقبله إلاَّ في استصلاح ما أوثره في معتقبه، لجعلت جواب كتابك خيلاً تحمل رجالاً من أهل البأس، والنجدة، والبصيرة ينازعونكم عن ثكلكم ويتقربون إلى الله بدمائكم، ويستقلون في ذات الله ما نالهم من ألم شوكتكم، ثم أوصل إليهم من الإمداد، وأبلغ لهم كافياً من العدة والعتاد، هم أظمأ إلى موارد المنايا منكم إلى السلامة من مخوف معرتهم عليكم؛ موعدهم إحدى الحسنيينِ: عاجل

غلبة، أو كريم منقلب؛ غير أني رأيت لأن أتقدم إليك بالموعظة التي يثبت الله بها عليك الحجة؛ من الدعاء لك ولمن معك إلى الوحدانية والشريعة الحنيفية؛ فإن أبيت ففدية توجب ذمة، وتثبت نظرة، وإن تركت ذلك، ففي يقين المعاينة لنعوتنا ما يغني عن الإبلاغ في القول الإغراق في الصفة. والسلام على من اتبع الهدى.[51] .

نلحظ في خطاب توفيل أكثر من خرق لقواعد (غرايس) ويمكن رصد هذا الخرق في حمولات الرسالة على النحو الاتي:

- خرق قاعدة الكيفية: وذلك في قوله: " لتضع أوزَار الحرب عنّا". يتبين من هذه الحمولة أنَّ الملك أخلَّ بالشِّق الثاني من هذه القاعدة " لا تقُلْ ما تعتقدُ أنَّهُ غيرُ صادقٍ". وما قاله غير صادق، وليس له صورة في الواقع؛ لأنَّهُ شبه الحرب بمطايا ذات أحمال ثقيلة. وهذا الربط الاستعاريّ يكشف عن الآتي:
  - ملك الروم يريد إنهاء الحرب.
  - لا طاقة للملك بالقتل والخسائر.
  - الخوف على مصلحة البلد.

وهذا الكشف غير المعلن في الحمولة الاستعارية السابقة يتلاقح مع بنود الصلح الموجودة في متن الرسالة: اتِّصال المَرافقِ، والفُسح في المتاجر، وفكِّ المستأسِر، وأمْنِ الطُّرُق والبَيْضة؛" ويؤيد أنَّ ملك الروم – فعلًا– رجل دبلوماسيّ مؤهل للرئاسة والحكم.

- خرق قاعدة المناسبة: وذلك في قوله: " فإنْ أبيتَ فلا أدِبٌ لك في الخَمرِ، ولا أُزخرِفُ لك في القول؛ فإنِّي لخائضٌ إليك غِمارها، آخذٌ عليك أسدادها؛ شانٌ خيلها ورجالها، وإن أفعل فبعد أن قدَّمتُ المعذرةَ، وأقمتُ بيني وبينك علم الحجَّة[52]" . ذلك لانَّ المقام هو طلب الصلح، وهذه القولة – إذا اعتمدنا الحدس والخبرات– تشي بانها لا علاقة لها بالمقام ظاهريًّا، إلاَّ أنّها ترمي إلى قصد غير معلن عنه في الرسالة يتمثل في التهديد، وإرغام المأمون على قبول

الصلح. وهنا ينهض سؤال مفاده كيف يطلب ملك الروم الصلح ثم يهدد ؟ وللإجابة نقول إنَّ خطاب الملك الذي حمل صفة التهديد هو تكتيك؛ لضمان الصلح، ولا أشك في أنَّهُ من مستتبعات الدبلوماسية.

- خرق قاعدة الأسلوب: مال خطاب الرسالة إلى التفصيل، وكان على الملك ان يختصر بدلا من هذا التطويل، كان عليه أن يقول على سبيل الافتراض: اني ارغب في السلم وطلب المهادنة.... الخ. لكن عدم الاختصار يوحي إلى غاية كبرى هي التأثير في المأمون، وسحبة إلى منطقة تدعى في الخطاب السياسيّ(فخّ العاطفة).

أما الخرق في ردّ (المأمون) فقد جاء في صورتين هما:

- خرق قاعدة المناسبة: وذلك في قوله" غير أني رأيت لأن أتقدم إليك بالموعظة التي يثبت الله بها عليك الحجة؛ من الدعاء لك ولمن معك إلى الوحدانية والشريعة الحنيفية؛ فإن أبيت ففدية توجب ذمة، وتثبت نظرة، وإن تركت ذلك، ففي يقين

- المعاينة لنعوتنا ما يغني عن الإبلاغ في القول والإغراق في الصفة[53]". يظهر من الطرح أنَّهُ لاوجود لعلاقة بين الصلح والدعوة إلى التَّوحيد، وعليه يُفهم من مؤشرات الرسالة أنَّ المأمون لا يريد الصلح مع ملك الروم؛ لانَّ الأخير غير موحِّد، ولا يؤمن بالإسلام اطلاقًا. وبالمحصلة، هو أمر فيه شيء من اليوتوبيا نحو الميول والتوجهات.

خرق قاعدة الاسلوب: مال خطاب (المأمون) إلى عدم الايجاز، ما يعني أنَّهُ أخلَّ بقاعدة الأسلوب(كن موجزًا) ؛ لغاية مركزيّة في الرسالة هي: التَّأثير والإقناع. فالمقام –هنا– يتطلب التفصيل في حمولات الرسالة، لأنَّ خطاب الملك فيه نوع من التعالي والتهديد، وتحديدًا في الشق الثاني" فإنْ أبيتَ فلا أدِبٌ لك في الخَمرِ.."، فـ(المأمون) فهم شفرة الرسالة، واستطاع أن يجاري شريكه بخطاب متعالٍ فيه نزعة من التهديد ايضًا، وذلك في قوله:" فلولا ما رجعت إليه من أعمال التؤدة والأخذ بالحظ في تقليب الفكرة... لجعلت جواب كتابك خيلاً

تحمل رجالاً من أهل البأس، والنجدة، والبصيرة ينازعونكم عن ثكلكم ويتقربون إلى الله بدمائكم، ويستقلون في ذات الله ما نالهم من ألم شوكتكم[54]. ومن الإستلزام الحواريّ ما جاء في رسالة الخليفة المعتضد إلى يعقوب الصفاري: بعد اقدام الاخير بمقاتلة الخلافة العباسية, سعيا منه للاطاحة بالطاهريين وتوسيع نفوذه في منطقة المشرق: ((لقد تبين لنَّا أنك رجل ساذج القلب.. أرأيت كيف أنَّ الله قد اطلعك على ضعفِك، وأضاعك بجندِك وحَفِظَ بيتنا... وإنَي لأعلمُ اليوم أنّك صحوتَ من غفلتِك، وندمتَ على فعلتِك، وإنّنا ما نرى أليق منك بأمارة العراق وخرسان.. وإنَّ لك لدينا حقوقًا كثيرةً، فسلكنا لك ما أخطأت نحونا، وحسبنا ما فعلتَ كأن لم يكن))[55].وجاء في رد يعقوب: ((قولوا للخليفة: إنّي عليلٌ، فإن مت فقد استرحت منك واسترحت مني، وإن عوفيت فليس بيني وبينك إلَّا السيف هذا حتى آخذ بثأري أو تكسرني وتفقرني، فأعود إلى هذا الخبز والبصل))[56]"نلحظ في خطاب المعتضد خرقًا لقاعدة (الكيف) يتمثل في قولهِ: "وإنَي لأعلمُ اليوم أنّك صحوتَ من غفلتِك، وندمتَ على فعلتِك" ؛ ذلك لانَّ الخليفة – استنادًا إلى الزعم الغرايسيّ في هذه القاعدة– قدم قولًا يفتقرُ إلى الدليل، فما أدرى الخليفة بعامله المهزوم (يعقوب) بأنَّهُ صحا من فعلته، وندم عليها؟ ولهذا لم نجد بعد هذا القول إلا حديثًا عن تولية يعقوب أمارة العراق وخرسان، ولو رقّن الخليفة بعد قوله المذكور آنفًا عبارة: (من كُتُبك إليّ) لانتفى حكم الخرق ؛ لأنّها تصبح دليلًا واضحًا على صدق المحتوى الخبريّ.إنَّ عدم ذكر الخليفة للدليل على صدق الأطروحة هو مراعاة لمشاعر عامله الَّذي مُني بالهزيمة، وهو في الآن نفسه تكتيك لقبول الإمارة. أما ردّ (يعقوب) على المعتضد فهو غير مناسب للمقام، ومن ثم فهو إخلال بقاعدة الصِّلة أو (المناسبة) ؛ لانَّ زبدة خطاب الاخير– إذا ما استثنينا التقريع في مطلع الرسالة – هو قبول (يعقوب) الولاية على العراق وخرسان. وهنا ينهض سؤالٌ مفادهُ: ما الصِّلة بين قبول الولاية وكلام (يعقوب): " قولوا له: إنّي عليل، ولكي ندرك الصلة في جواب (يعقوب) يجب على حدِّ تعبير (دان سبيربر) أن تكون هناك قدرة على تجهيز ما يشبه المقدمات المنطقيّة لاستنتاج اللزوم السياقيّ[57]. ويمكن تحديد ذلك بالآتي:

– أنَّ عبارة (قولوا له) عبارة توحي إلى عدم مخاطبة الخليفة مباشرة.

- أنَّ مرض (يعقوب) جعل (يعقوب) يعزف عن مخاطبة الخليفة إلى جماعة معينة. وهذه المقدّمة علّة لمفتتح الإرسال.

- أنَّ حمولات الرسالة (إن مُت) و (إن عوفيت) و (تكسرني وتفقرني، فأعود إلى هذا الخبز والبصل) توحي كلّها إلى الخلاص من الخليفة.

وبالمحصلة لا يُتوقَّع من (يعقوب) قبول الأمارة، استنادًا إلى المعطيات أو الإفتراضات الَّتي سيقت قبل قليل، والَّتي عن طريقها تُحدّد العلاقة بين حمولات الخطاب والسياق الَّذي انتجت فيه.

الخاتمة:

وقد توصل الباحث الى جملة من النتائج نوجزها بما ياتي:

- إنَّ الخطاب أياً كان، تقتضي حمولاته استلزامات، أو تلويحات حواريّة، تأخذ بعين الاعتبار، المقام الذي قيلت فيه، ولما كان خطاب الرسائل سياسيّا تكوثرت فيه نخبةٌ من الاستلزامات ولعلّ ذلك يرجع الى الطبيعة السياسيَّة نفسها، اذ يستحيل التواصل بغير ما هو خفي، وضمني فالتصريح بكل شي في الرسالة يتحول الى دائرة مُغلقة ليست لها نهاية لذلك لا يمكن أن يُقال كلُّ شيء.
- ربط الدارسون مفهوم الاستلزام التخاطبي بمفهوم القوة الإنجازية.تعد أعمال غرايس المنبع الذي انطلقت منه نظرية الاستلزام التخاطبي عند الغربيين.
- عملية التواصل قائمة على مبدأ عام يدعى مبدأ التعاون، يعد أساسا لنجاح العملية التواصلية، ويؤدي اختلاله إلى فشل الفعل الكلامي.
- ان الخرق بقواعد (غرايس) في الرسائل السياسية، هو خرق مقصود، وليس من مجريات الصدفة، تفرضه الحضانة التي انتج فيها الخطاب، ولهذا يحتاج المؤول في الاستلزام إلى إعمال الذهن للوصول إلى القصد.

الهوامش

[1] يُنظر: استلزام التخاطب في معاني العطف، أحمد كروم(بحث) ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب: 639

[2] استراتيجيات الخطاب:96.

[3] التلويح الحواري في الخطاب الديني(كتاب التوحيد للشيخ الصدوق انموذجا)، محمد صادق الأسدي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الأشرف، ع47: 324.

[4] يُنظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 214.

[5] يُنظر: في البرجماتية الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية في معجم سياقي، علي محمود حجي العرّاف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م: 9

[6] يُنظر: مقاربة النص السردي التخيلي من وجهة تداولية المقامة البغداديّة انموذجاً، محمد نجيب العمامي (بحث) ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب: 24

[7] يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005: 33

[8] يُنظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدرح، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2012: 162

[9] يُنظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني، العباشي ادراوي: 100

[10] يُنظر: م. ن: والصفحة نفسها.

[11] يُنظر: في البرجماتية: 9.

[12] يُنظر: التداولية عند العرب: 34 .

[13] يُنظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني: 100 .

[14] يُنظر: استراتيجيات الخطاب عند الامام علي (Σ) مقاربة تداولية، باسم خيري خضير، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، ط1، 2017: 157. ويُنظر: أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ....

[15] يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.

(16) نظرية المعنى في فلسفة بول غريس، صلاح اسماعيل، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، ط1، 2005 م: 78.

(17) المحاورة مقاربة تداولية: 151

(18) نظرية التلويح الحواري، هشام عبدالله خليفة، الشركة المصرية للنشر، الجيزة، ط1، 2003م: 30

(19) يُنظر: استراتيجيات الخطاب عند الامام علي (Σ): 153

(20) يُنظر: تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، عالم الكتاب الحديث، إربد – الأردن، ط٢، 2011م: 80

(21) يُنظر: تداوليات علم استعمال اللغة، اعداد وتنسيق حافظ اسماعيل علوي، عالم الكتاب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2001م

(22) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود احمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م: 34

(23) يُنظر: نظرية التلويح الحواري: 34

(24) الخطيئة والتفكير: عبدالله الفذامي، النادي الثقافي، جدة، ط1، 1985م: 7

(25) يُنظر: نظرية التلويح الحواري: 35

(26) يُنظر: نظرية التلويح الحواري: 34 ، ويُنظر: القاموس الموسوعي: 23.

(27) يُنظر: م. ن: 35

(28) يُنظر: م. ن: والصفحة نفسها.

(29) يُنظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 270 – 273 ، ويُنظر: آفاق جديدة: 38.

(30) يُنظر: استراتيجيات الخطاب عند الامام علي (Σ): 153

(31) يُنظر: م. ن: 154

(32) يُنظر: استراتيجيات الخطاب عند الامام علي (Σ): 155

(33) يُنظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 270

(34) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي: 38

(35) يُنظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 272

(36) يُنظر: استراتيجيات الخطاب: 97

(37) يُنظر: استراتيجيات الخطاب عند الامام علي (Σ): 158

(38) يُنظر: استراتيجيات الخطاب: 97

(39) يُنظر: م. ن: 212

(40) يُنظر: م. ن: 97

(41) عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: د. عبد السلام عشير: ص47.

(42) الامام جعفر الصادق: عبد الحليم الجندي, دار المعارف , القاهرة ,مصر ,ط1(د.ت): 66

(43) م. ن: 67

(44) الوثائق السياسية والادارية العائدة للعصر العباسي الاول (132 . 247 م) دراسة ونصوص: محمد ماهر حماده, مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1985: 84

(45) م. ن: والصفحة نفسها

(46) يُنظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهريّ: 396.

(47) الوثائق السياسية والادارية: 124

(48) جمهرة رسائل العرب: 3/ 163

(49) م. ن: 3/ 163. 164

(50) جمهرة رسائل العرب: 3/ 447

(51) جمهرة رسائل العرب: 3/ 448

(52) جمهرة رسائل العرب: 3/ 447

(53) جمهرة رسائل العرب: 3/ 448

(54) م. ن: والصفحة نفسها

(55) موجز في تاريخ دويلات المشرق الاسلامي: د. احمد محمد عدوان , دار عالم الكتب للنشر والتوزيع , ط1 , 1990 م: 58

(56) م. ن: 58

(57) يُنظر: نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والادراك: دان سبيربر ودبدري ولسون ,دار الكتاب الجديد
المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2016: 216

References

1. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م
2. استراتيجيات الخطاب عند الإمام علي (Σ) مقاربة تداولية، باسم خيري خضير، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، ط1، 1438 هـ، 2017م.
3. استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية ،عبد الهادي الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت –لبنان،ط١، ٢٠٠٤م
4. الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة الى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي ادوري، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2011م.
5. الإمام جعفر الصادق: عبد الحليم الجندي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1(د.ت)
6. تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، عالم الكتب الحديث، إربد – الاردن، ط1، 2012م.
7. التداوليات علم استعمال اللغة، اعداد وتنسيق: حافظ اسماعيل ، عالم الكتاب الحديث، اربد، ط1، 2001 م

8. التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة، اشراف وتقديم: د. حافظ اسماعيل علوي و د. منتصر أمين عبد الحليم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان–الاردن، ط1، 2014م.
9. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط1، 2005م
10. التلويح الحواري في الخطاب الديني(كتاب التوحيد للشيخ الصدوق انموذجا)، محمد صادق الأسدي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الأشرف، ع47، (د.ت).
11. الخطيئة والتكفير: عبدالله الغذامي، النادي الثقافي، جدة – المملكة العربي السعودية ، ط1، 1985م.
12. عندما نتواصل نغير (مقاربة تداولية ومعرفية لآليات التواصل والحجاج): د. عبد السلام عشير أفريقيا الشرق – المغرب، (د. ط) ، 2006م
13. في البرجماتية الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية في معجم سياقي، د. علي محمود حجي الصرّاف، مكتبة الآداب، الكويت، ط1، 2010م
14. المحاورة مقارنة تداولية، د. حسن بدرح، عالم الكتب الحديث، إربد – الاردن، ط1، 2012مالموجز في تاريخ دويلات المشرق الاسلامي، أحمد محمد علوان، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، (د. ط)، 1990م
15. نظرية التلويح الحواري، هشام عبدالله خليفة، الشركة المصرية للنشر، الجيزة، ط1، 2003م.
16. نظرية الصلة او المناسبة في التواصل والادراك: دان سبيربر ودبدري ولسون ,دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2016م

17. نظرية المعنى في فلسفة بول غريس، صلاح اسماعيل، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، ط1، 2005 م.

18. الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر العباسي الأول, دراسة ونصوص, محمد ماهر حمادة, مؤسسة الرسالة, بيروت–لبنان, ط4, 1985م